جمهورية مصر العربية

قطاع النقل البحري واللوجستيات

MARITIME TRANSPORT & LOGISTICS SECTOR (MTLS)

وزارة النقل

Arab Republic of Egypt

الدليل الإرشادي

لمكافحة الممارسات غير المشروعة في الموانئ المصرية

contact@mts.gov.eg

www.mts.gov.eg

قطاع النقل البحري و اللوجستيات - Maritime Transport & Logistics Sector

#قطاع_النقل_البحري_واللوجستيات

فبراير ٢٠٢٦

المحتويات

١- مقدمة ١
٢- الأهداف ١
٣- التعريفات الأساسية ٢
٤- القواعد العامة والالتزامات ٣
٥- آليات الإبلاغ وحماية المبلّغين ٤
٦- التدريب والتوعية ٥
٧- العقوبات والمساءلة ٦
٨- المراجعة والتطوير المستمر ٧
٩- الخاتمة ٧

١- مقدمة

يأتي هذا الدليل في إطار حرص **قطاع النقل البحري واللوجستيات** على ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية في جميع أنشطة الموانئ المصرية، وتأكيد التزام الدولة بتطبيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة "الحد من الفساد والرشوة بجميع أشكالها." ويمثل هذا الدليل أداةً عملية لتوجيه العاملين في الموانئ – من مرشدين، وعمال رباط، وغيرهم من الجهات العاملة على الأرصفة – نحو السلوك المهني السليم والتعامل الشريف أثناء أداء المهام اليومية، بما يعزز سمعة الموانئ المصرية ويرفع تصنيفها في مؤشرات النزاهة العالمية.

وانطلاقًا من حرص القطاع على توحيد السياسات الوطنية في مجال مكافحة الفساد البحري، **فقد تم إعداد هذا الدليل استنادًا إلى إرشادات المنظمة البحرية الدولية الصادرة تحت رقم FAL.5/Circ.48 بشأن "تطبيق واعتماد الإجراءات لمكافحة الفساد البحري"، وإلى بروتوكول التعاون الموقّع بين قطاع النقل البحري واللوجستيات وشبكة مكافحة الفساد البحر (MACN)** ، وذلك بهدف مواءمة الممارسات المصرية مع أفضل المعايير الدولية وتأكيد التزام الموانئ المصرية بالشفافية والنزاهة في جميع تعاملاتها.

٢- الأهداف

١. **تعزيز النزاهة والشفافية في جميع تعاملات الموانئ المصرية**

يهدف هذا الدليل إلى ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية في بيئة العمل داخل الموانئ المصرية من خلال اعتماد معايير واضحة للسلوك المهني، وضمان أن تتم جميع الإجراءات الإدارية والتشغيلية في إطار من الوضوح والمساءلة، بما يعزز الثقة بين الأطراف المتعاملة داخل الميناء وخارجه.

٢. **مساعدة العاملين على التمييز بين السلوك المشروع وغير المشروع في إطار العمل**

يسعى الدليل إلى توعية العاملين بكيفية التفرقة بين التصرفات المقبولة قانونًا ومهنيًا، وتلك التي قد تشكل ممارسات فساد أو رشوة، وذلك من خلال تقديم أمثلة عملية وتوضيح "المحظورات" في التعامل اليومي مع السفن ووكلائها والجهات الأخرى داخل الميناء.

٣. **توحيد المفاهيم والإجراءات بما يتفق مع إرشادات المنظمة البحرية الدولية (IMO)**

يرتكز الدليل على توحيد الإجراءات والسياسات المعمول بها في جميع الموانئ المصرية بما يتماشى مع الإرشادات الدولية الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية، وخاصة المنشور رقم **FAL.5/Circ.48**، لضمان انسجام الأداء الوطني مع الممارسات العالمية المطبقة في مجال مكافحة الفساد البحري.

٤. **حماية العاملين من الانخراط غير المقصود في ممارسات غير مشروعة**

يعمل الدليل على توفير الحماية الوظيفية والمعنوية للعاملين من الوقوع في ممارسات قد تُفسَّر كفساد دون قصد، من خلال تحديد ضوابط واضحة للتعامل، وآليات للإبلاغ عن أي طلبات أو ضغوط غير مشروعة، وضمان سرية البلاغات وحماية المبلّغين.

٥. **رفع تصنيف الموانئ المصرية في تقارير النزاهة ومكافحة الفساد الدولية**

من خلال التطبيق الفعّال لمحتوى هذا الدليل، يسعى القطاع إلى الارتقاء بتصنيف الموانئ المصرية في المؤشرات الدولية الخاصة بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، بما يعكس التزام الدولة بتوفير بيئة تشغيلية نظيفة وجاذبة للاستثمار وتعزز مكانة مصر كمركز لوجستي عالمي.

٣- التعريفات الأساسية

مع مراعاة أحكام قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، والأحكام المنظمة للسلوك الوظيفي والتأديب بقانون الخدمة المدنية

١. **الرشوة**

هي كل عرض أو وعد أو طلب أو قبول لأي شيء ذي قيمة — سواء مادي أو غير مادي — بقصد التأثير غير المشروع على أداء المهام أو الحصول على منفعة أو ميزة لا يجيزها القانون أو اللوائح المنظمة للعمل داخل الميناء. وتشمل الأموال والهدايا والخدمات والتسهيلات وأي مقابل يُقدَّم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٢. **الفساد**

هو كل سلوك أو ممارسة تنطوي على إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة لتحقيق مصلحة شخصية أو لفائدة طرف آخر، مما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة أو تقويض مبادئ العدالة والمساواة. ويشمل الفساد المالي والإداري وسوء استخدام النفوذ.

٣. **تضارب المصالح**

هي الحالة التي تتعارض فيها المصلحة الشخصية للعامل مع الواجبات الوظيفية أو مع المصلحة العامة للميناء أو الجهة التابع لها. ويجب على العامل الإفصاح عن أي مصلحة خاصة له أو لأقاربه قد تؤثر على حياده في اتخاذ القرار أو أداء المهام.

٤. **الهدايا والمجاملات**

تشمل أي منافع أو خدمات أو دعوات أو امتيازات تُقدَّم للعاملين في الميناء بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد تُفسَّر على أنها محاولة للتأثير في قراراتهم أو سلوكهم. ويُحظر قبول أي هدايا أو دعوات أو مجاملات من أي طرف له مصالح تتعلق بعمل الميناء إلا في حدود البروتوكولات الرسمية المعلنة.

٥. **المدفوعات الميسّرة (Facilitation Payments)**

هي مبالغ أو خدمات صغيرة تُدفع لتسريع أو تسهيل تنفيذ إجراء روتيني يحق لطالب الخدمة الحصول عليه أصلًا. وتُعد هذه الممارسات من أشكال الفساد المحظورة طبقًا للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، ويُمنع قبولها أو تقديمها تحت أي مبرر.

٦. **المبلّغ (Whistleblower)**

هو أي موظف أو شخص يتقدم بإبلاغ أو إفصاح عن واقعة فساد أو رشوة أو مخالفة للقوانين أو التعليمات المعمول بها، بحسن نية، من خلال القنوات الرسمية المحددة.

٧. **الجهات المعنية بالمكافحة داخل الموانئ**

تشمل المرشدين البحريين، وعمال الرباط، وضباط الجمارك والجوازات، ومسؤولي الحجر الصحي والميناء، ووكلاء السفن، وأي أطراف أخرى تمارس مهامًا أو صلاحيات في نطاق الميناء، باعتبارهم جميعًا مسؤولين عن الالتزام بمبادئ هذا الدليل.

٤- القواعد العامة والالتزامات

١. **الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل في الموانئ**

يجب على جميع العاملين داخل الموانئ المصرية الالتزام التام بأحكام القوانين الوطنية واللوائح التنفيذية وكذلك بالتعليمات المنظمة لعمل كل جهة من الجهات العاملة بالميناء. ويُعد أي تجاوز لتلك القواعد مخالفة صريحة تعرض مرتكبها للمساءلة القانونية.

٢. **أداء المهام بمهنية وحياد تام**

يتعين على العاملين أداء واجباتهم بأمانة ونزاهة دون تحيز أو محاباة لأي طرف، والحرص على معاملة جميع مستخدمي الميناء — من ربابنة ووكلاء ومتعاملين — معاملة متساوية تقوم على الاحترام والموضوعية. ويُحظر استغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية أو لأقارب أو معارف.

٣. **الامتناع عن قبول أو طلب أي مزايا أو هدايا**

يُحظر على أي موظف أو عامل بالميناء طلب أو قبول أي مبالغ مالية أو هدايا أو مجاملات من أي طرف له تعاملات مهنية مع الميناء، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويشمل ذلك ما يُعرف بالمدفوعات الميسّرة أو أي صور من التسهيلات أو العطايا التي قد تُفسَّر كرشوة أو محاولة للتأثير في القرارات.

٤. **الإفصاح عن الهوية أثناء أداء المهام الرسمية**

على جميع العاملين بالميناء، وخاصة المرشدين وممثلي الجهات السيادية (الجمارك – الجوازات – الحجر الصحي)، حمل بطاقة تعريف وظيفية موضوعة في مكان ظاهر أثناء التواجد على الأرصفة أو الصعود إلى السفن، وذلك لضمان الشفافية وتوثيق التعاملات الرسمية.

٥. **احترام القوانين والتعليمات أثناء التعامل مع السفن**

على جميع العاملين احترام القوانين المصرية واللوائح الداخلية للموانئ، بما في ذلك الإجراءات الأمنية والصحية والجمركية، وعدم تجاوز الصلاحيات أو التدخل في اختصاصات الجهات الأخرى. ويجب أن يتم التعاون بين الجهات العاملة بروح الفريق الواحد للحفاظ على سلامة التشغيل والملاحة.

٦. **الإبلاغ الفوري عن أي مخالفات أو محاولات فساد**

يلتزم كل عامل بالإبلاغ عن أي محاولة رشوة أو تصرف مخالف يُلاحظ أثناء العمل، على أن يتم ذلك فورًا وقبل مغادرة السفينة أو موقع العمل، مع توثيق الواقعة – قدر الإمكان – بالوسائل المتاحة مثل التسجيل أو التصوير أو الشهادة، وإحالتها إلى الجهة المختصة في الميناء أو نقطة الاتصال المعينة بالميناء لهذا الغرض.

٧. **تجنّب السلوك غير اللائق أثناء أداء المهام**

يُمنع استخدام لغة حادة أو فظة أو أي سلوك يتنافى مع الاحترام المتبادل أثناء التعامل مع ممثلي السفن أو الزملاء من الجهات الأخرى. كما يُحظر الدخول في مشادات أو مواقف من شأنها الإساءة إلى صورة الميناء أو تعطيل سير العمل.

٨. **الالتزام بسرية المعلومات والبيانات**

يحظر على العاملين إفشاء أي معلومات أو بيانات تتعلق بالسفن أو البضائع أو الإجراءات التشغيلية إلا للجهات المخولة رسميًا. ويُعد تسريب المعلومات أو استخدامها لغير أغراض العمل مخالفة جسيمة يعاقب عليها القانون.

٥- آليات الإبلاغ وحماية المبلّغين

١. **الالتزام بالإبلاغ عن أي مخالفات أو ممارسات فساد**

يُعد الإبلاغ عن أي واقعة رشوة أو فساد أو إساءة استخدام للسلطة واجبًا مهنيًا على جميع العاملين داخل الموانئ المصرية.

ويهدف الإبلاغ إلى حماية بيئة العمل من أي تجاوزات تسيء إلى سمعة الميناء أو تعطل سير العمل أو تخلّ بثقة المجتمع الدولي في نزاهة الإجراءات المصرية. ويُشجَّع العاملون على المبادرة بالإبلاغ فور ملاحظة أي سلوك مريب دون تردد أو خوف من العواقب.

٢. **قنوات الإبلاغ الرسمية المعتمدة**

يُتاح أمام العاملين أكثر من قناة آمنة وسرّية لتقديم البلاغات، تشمل:

- الإبلاغ المباشر إلى رئيس الوردية أو المشرف المسؤول داخل الميناء.
- التواصل مع نقطة الاتصال المعينة داخل الميناء لهذا الغرض والمعلن عنها بالموقع الالكتروني للميناء.
- تُجمع هذه البلاغات في سرية تامة وتُحال إلى الجهة المختصة للتحقيق والمتابعة دون تأخير.

٣. **سرية البلاغات وضمان حماية المبلّغين**

يضمن قطاع النقل البحري واللوجستيات السرية الكاملة لهوية المبلّغين وعدم إفشاء أسمائهم أو بياناتهم لأي طرف غير معني بالتحقيق.

كما يحظر اتخاذ أي إجراء انتقامي أو تأديبي ضد أي موظف قدّم بلاغًا بحسن نية، سواء كان البلاغ صحيحًا أو لم يُثبت بعد التحقيق.

ويتمتع المبلّغ بالحماية من النقل التعسفي أو الخصم أو الحرمان من الترقي أو أي معاملة سلبية بسبب تقديمه للبلاغ.

٤. **التعامل مع البلاغات والتحقيق في الوقائع**

تتولى السلطات المختصة في كل ميناء فحص البلاغات المرسلة إليها، والتحقق من صحتها بالاعتماد على مبدأ السرية والحياد.

وفي حال ثبوت المخالفة، تُحال الواقعة إلى الجهات القانونية المختصة لاتخاذ الإجراءات التأديبية أو الجنائية وفقًا لطبيعة المخالفة. ويتم إخطار المبلّغ، عند الاقتضاء، بما تم من إجراءات أو نتائج بصورة تحفظ مبدأ السرية وتُشجّع الثقة في منظومة الإبلاغ.

٥. **الإبلاغ بحسن النية وعدم إساءة الاستخدام**

تلتزم الجهة المختصة بحماية المبلّغين الذين يتصرفون بحسن نية ويقدمون معلومات يعتقدون بصحتها بناءً على ما توفر لديهم من دلائل.

وفي المقابل، تُتخذ الإجراءات المناسبة ضد أي شخص يقدّم بلاغًا كيديًا أو يستخدم آلية الإبلاغ لأغراض شخصية أو للإضرار بالآخرين.

٦. **أهمية ثقافة الإبلاغ والمسؤولية المشترك**

يُعد الإبلاغ عن الفساد واجبًا وطنيًا وأخلاقيًا يشارك فيه الجميع، وهو جزء من ثقافة النزاهة التي يسعى قطاع النقل البحري واللوجستيات إلى ترسيخها في بيئة الموانئ المصرية. فالإبلاغ لا يُعد شكوى، بل هو مساهمة إيجابية في حماية مؤسسات الدولة ومقدراتها وتعزيز الثقة في نزاهة الإجراءات الحكومية أمام المجتمع البحري الدولي.

٦- التدريب والتوعية

١. **التدريب على مكافحة الفساد والرشوة**

يُعد التدريب المستمر على مكافحة الرشوة والفساد جزءًا أساسيًا من خطة التطوير البشري داخل الموانئ. ويُلزم جميع العاملين من مرشدين، وعمال ربط، وموظفي الجمارك والجوازات، وممثلي الهيئات الرقابية — بحضور دورات دورية معتمدة تتناول:

- مفهوم الفساد وأشكاله ووسائل الوقاية منه.
- التعرف على *العلامات* الحمراء (Red Flags) التي قد تشير إلى ممارسات فساد.
- كيفية التصرف السليم في مواجهة محاولات الرشوة.
- آليات الإبلاغ والحماية وفق الإجراءات المعتمدة في الميناء.

٢. **إدراج موضوعات النزاهة في برامج التأهيل والتوظيف**

يُدرج محور مكافحة الفساد ضمن برامج الإعداد والتأهيل للمرشدين الجدد والعاملين بالموانئ، لضمان بدء الخدمة بفهم واضح للقيم والمبادئ التي تحكم السلوك الوظيفي. ويتم اختبار مدى استيعاب هذه القيم ضمن معايير تقييم الأداء والترقية الوظيفية.

٣. **برامج التوعية الدورية والتذكير المستمر**

ينفّذ قطاع النقل البحري بالتعاون مع هيئات الموانئ برامج توعوية منتظمة تشمل:

- لوحات توعية في مناطق العمل والأرصفة تتضمن "الواجبات والمحظورات."
- ورش عمل ومحاضرات تعريفية بالتعاون مع شبكة مكافحة الفساد البحري.(MACN)
- عرض الملصق المشترك المعتمد من القطاع و MACNداخل مباني الموانئ وعلى متن السفن.

٧- العقوبات والمساءلة

١. **مبدأ المساءلة كأساس للانضباط الوظيفي**

تُعد المساءلة أحد الركائز الأساسية لضمان الشفافية وحسن الأداء داخل الموانئ المصرية. ويتحمل كل عامل أو موظف المسؤولية الكاملة عن أفعاله وسلوكياته أثناء أداء مهامه، سواء كانت تلك الأفعال مقصودة أو ناتجة عن إهمال أو تقصير، وذلك بما يتوافق مع القوانين واللوائح المنظمة للعمل.

٢. **المخالفات التي تستوجب المساءلة**

تُعتبر المخالفات التالية إخلالًا جسيمًا بواجبات الوظيفة وتستوجب التحقيق والمحاسبة:

- طلب أو قبول أي منافع أو مزايا مادية أو عينية مقابل أداء العمل أو التغاضي عن مخالفة.
- إساءة استخدام السلطة أو استغلال المنصب لتحقيق مصلحة شخصية.
- التهاون في الإبلاغ عن وقائع رشوة أو فساد أو تستّر عليها.
- التلاعب في المستندات الرسمية أو إصدار بيانات غير صحيحة.
- تعطيل السفن أو عرقلة الخدمات لأسباب غير مبررة.
- التعامل مع جهات أو وكلاء غير معتمدين رسميًا.
- إفشاء معلومات أو بيانات تخص السفن أو الجهات العاملة بالميناء دون إذن رسمي.

٣. **درجات العقوبات التأديبية**

دون الإخلال بالأحكام المنظمة للسلوك الوظيفي والتأديب، تطبّق العقوبات وفقًا لطبيعة المخالفة وجسامتها، وتتنوع كما يلي:

- **التنبيه أو الإنذار الكتابي** في المخالفات البسيطة ذات الطابع السلوكي.
- **الخصم من الأجر أو الحرمان من الحوافز** في حال التكرار أو الإهمال المؤثر.
- **الوقف المؤقت عن العمل** أو **الإحالة للتحقيق الإداري** في المخالفات الجسيمة أو عند الاشتباه في فساد مالي أو إداري.

ويتم تطبيق هذه العقوبات وفق الإجراءات القانونية المقررة في قانون الخدمة المدنية ولوائح الموارد البشرية بالهيئات التابعة له.

٤. **التحقيق العادل وضمان حقوق العامل**

تلتزم الجهات المختصة داخل الميناء بإجراء التحقيقات بشفافية وحياد، وبما يضمن:

- تمكين الموظف من الاطلاع على ما نُسب إليه من مخالفات.
- منحه فرصة كاملة للدفاع وتقديم ملاحظاته.
- عدم توقيع أي جزاء إلا بعد ثبوت المخالفة وفق أدلة واضحة ومكتوبة.
- حفظ سرية التحقيقات لحين صدور القرار النهائي.

٨- المراجعة والتطوير المستمر

١. يعد هذا الدليل وثيقة حيّة قابلة للتطوير والتحديث المستمر بما يتماشى مع التطورات المحلية والدولية في مجال مكافحة الفساد البحري. ويأتي ذلك إدراكًا من **قطاع النقل البحري واللوجستيات** بأن مكافحة الفساد عملية ديناميكية تتطلب متابعة مستمرة، وتقييمًا دائمًا لفاعلية الإجراءات المتبعة داخل الموانئ المصرية.

٢. يقوم القطاع بمتابعة تنفيذ هذا الدليل وتقييم مستوى الالتزام بأحكامه وبمتابعة التالي:

أ- مؤشرات الأداء والالتزام في كل ميناء.

ب- عدد البلاغات المقدمة والإجراءات التي تم اتخاذها بشأنها.

ج- ا لملاحظات والاقتراحات الواردة من العاملين والجهات الخارجية.

د- التوصيات المقترحة لتحديث الدليل أو تعديل بعض بنوده عند الحاجة.

٣. يحرص قطاع النقل البحري واللوجستيات على الاستفادة من نتائج التعاون الدولي مع كل من المنظمة البحرية الدولية (IMO) وشبكة مكافحة الفساد البحري (MACN) والجهات النظيرة في الدول الأخرى، بما يتيح تبادل الخبرات والتجارب الناجحة، وتبنّي أفضل الممارسات العالمية في تعزيز النزاهة والحوكمة داخل الموانئ المصرية.

٩- الخاتمة

إن **قطاع النقل البحري واللوجستيات** إذ يُصدر هذا الدليل الإرشادي لمكافحة الرشوة والفساد في الموانئ المصرية، يؤكد التزامه الراسخ بتعزيز قيم النزاهة والشفافية في جميع مراحل العمل البحري والإداري، وبأن هذا الدليل يمثل **إطارًا عمليًا وملزمًا** يُسترشد به في السلوك اليومي للعاملين على مختلف مستوياتهم.

ويهدف هذا الدليل إلى أن يكون مرجعًا موحدًا يضمن تنفيذ العمليات داخل الموانئ المصرية بأعلى درجات المهنية والحياد، ويعزز الثقة في الكفاءات الوطنية أمام المجتمع البحري الدولي. كما يُجسّد التزام مصر بتطبيق أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بالحد من الفساد والرشوة في جميع صورها.

ويؤكد القطاع أن نجاح هذا الدليل لا يتحقق إلا من خلال **التطبيق الفعلي والالتزام الطوعي** من جميع العاملين والجهات ذات الصلة داخل الموانئ، إذ أن مكافحة الفساد ليست مسؤولية جهة بعينها، بل هي **مسؤولية جماعية** تستند إلى وعي الأفراد، وتعاون المؤسسات، ودعم القيادة.

ويدعو القطاع جميع العاملين إلى أن يكونوا قدوة في السلوك المهني، وسفراء للنزاهة، وأن يتعاملوا مع هذا الدليل باعتباره ميثاق شرف مهني يعبّر عن روح الانتماء والولاء للوطن، ويُجسّد صورة الموانئ المصرية كمراكز بحرية عصرية تقوم على الثقة، والانضباط، والشفافية.